

انتخابات 2018: واقعة... لكن ليست حتمية

النسبي أولاً، ويتأهل اللائحة لنيل حصتها من مقاعد الدائرة الانتخابية ثانياً، وباحتساب الصوت التفضيلي المؤهل للفوز بالمقعد.

4 - ليس لأي فريق أو كتلة نيابية أن تحسب القانون الجديد للانتخاب قانونها هي، وسلمها الذي تصعد به لنيل أكبر عدد ممكن من المقاعد. عند إقراره تقلبت صيغ شتى أخذت في الاعتبار اقتراحات معظم الكتل الرئيسية، كي ينتهي به المطاف قانوناً أيدته كلها، وقد راعى حساباتها السياسية والانتخابية المتباينة وقدر توقعاتها إلى حد. هو ذلك مشروع التقت عليه الكتل جميعاً، بينها من قال سلفاً إن القانون يخسرها مقاعد اعتادت الحصول عليها منذ انتخابات 1992. بذلك نجم الحذر المتأخر من باتوا متحفظين عن هذا القانون الآن من خشيتهم من التحالفات الانتخابية المقبلة. وحدها التحالفات القوية، الموثوق بها والمجردة من السكاكين، تقرّر تأهل اللائحة للفوز بمقاعد قبل الوصول إلى احتساب الصوت التفضيلي لتحديد المقعد الفائز.

الواضح أن طبيعة علاقات الكتل والسيارات بعضها ببعض، أضحت الآن في موقع بعيد مما كانت عليه عادة انتخاب الرئيس ميشال عون في مرحلة أولى، وعادة التوافق على قانون الانتخاب. تشعبت التناقضات ومظاهر التباين. افترق حلفاء الأملس القريب، وراح كل منهم يبحث عن حليف جديد قوي في الدائرة الانتخابية أكثر منه في الخيارات السياسية.

وحزب الله - وهما يؤكدان تأييدهما لها - أنهما ليسا واقعين تحت وطأة العجلة، ولن يوافقا على الطريقة المطروحة لتلزيهما، ويتمسكان بإجراء التلزييم وفق مناقصة. يقولان - وهو ما يفصح عنه دائماً رئيس المجلس نبيه بري - إن الوقت متسع لتحضير البطاقة البيومترية للدورة الانتخابية المقبلة بعد أربع سنوات ونصف سنة، ومن ثم توزيع أربعة ملايين بطاقة على امتداد السنوات الأربع المقبلة. في غياب البطاقة الممغنطة، تحوّل قانون الانتخاب لتعذر إنجازها، بإتاحة الاقتراع ببطاقة الهوية، على أن يصوت الناخب في مكان قيده.

3 - بعدما باتت مهمة اللجنة الوزارية مقصورة على سبل تطبيق القانون، وإبصار الباب على أي تفكير في إدخال تعديلات عليه، يبدو الخلاف على الجانب التقني فيه، وتفسير بعض أحكامه، في منزلة الخلاف على القانون برمته. كلاً الطرفين لا يقللان من هذا الخلاف رغم جزمهما بأن البلاد ذاهبة حتماً إلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها. بذلك يشاع في أوساط اللجنة الوزارية أن الخلاف على البطاقة البيومترية لن يقف في طريق الوصول إلى الاستحقاق إذا كان القرار الفعلي هو حصول الانتخابات في موعدها.

يسلم أصحاب هذا الرأي بأن عامل الوقت تجاوز فرص إعادة الخوض في القانون وتعديل بعض بنوده، خصوصاً أن الحذر والتوجس مما قد يفرض عليه لا يقيم في بعض ألياته التقنية، وإنما في قواعد الصلبة المتصلة بالاقتراع

مفاده الآتي: المشكلة في القانون أم في الانتخابات النيابية نفسها؟ تكمن مشكلتنا الطرفين في معطيات من بينها:

1 - لا سبيل إلى اقتراع الناخبين في أماكن سكنهم، في غياب البطاقة البيومترية، إلا بالتسجيل المسبق كي تنشأ، بناءً على لوائحهم، مراكز اقتراع في أماكن سكنهم هذه تستند بدورها إلى قيود شطب تعدد لهذه الغاية وتودع في مراكز

**أين تكمن المشكلة:
في القانون أم في
انتخابات 2018؟**

الاقتراع المحدث، فيتمكن الناخب من الاقتراع في الدائرة التي يقيم فيها، ما يوفر عليه مشقة الانتقال إلى مسقطه للتصويت فيه. من دون تسجيل مسبق لا خيار أمامه سوى الاقتراع في مسقطه. مع ادراك فريق الاختلاف أن العمل بالبطاقة البيومترية متروك لانتخابات 2022، ولم يعد الوقت يتيح تحضيرها وإنجازها في الأشهر السبعة الباقية قبل موعد انتخابات أيار، إلا أن التيار الوطني الحر وتيار المستقبل يصران على مباشرة العمل بها وتلزيهما سلفاً، وإن مؤجلة المفعول. كان رد حركة أمل

قسّم وضع آلية تنفيذه للجنة المعنية إلى فريقين حيال هذين البندين. لا يسع أيًا منهما تجاهل الآخر، ولا فرض وجهة نظره عليه. إلا أن تباينهما لا يذهب بهما تالياً، بالسهولة المتوخاة والمتوقعة، إلى انتخابات 2018.

تصحر حركة أمل وحزب الله على التسجيل المسبق، بينما يرفضه التيار الوطني الحر وتيار المستقبل اللذان يصران على البطاقة البيومترية، فيما لا يعارضها الفريق الآخر إلا أنه لا يتحمس لتوقيت إنجازها الآن. تحت وطأة هذا التباين، يجبه القانون الجديد للانتخاب أزمة لم يسبقه إليها أي من القوانين المتعاقبة: الخلاف على تطبيقه والتوجس منه قبل أن يطبق حتى، وإن لمرة واحدة، وقبل اكتشاف ثغر آليته بتحويله على النسبية للمرة الأولى نظاماً للاقتراع. في ما مضى اشتكى من قانون الانتخاب في ضوء نتائج الانتخابات التي تسبب فيها، أو جراء فرض تقسيم دوائره على نحو راح يفرضي إلى التلاعب بالنتائج، أو تبعاً لدور سلبى اضطلعت به وزارة الداخلية على غرار ما رافق انتخابات الحقب السورية. بيد أنها المرة الأولى. إذا كان لا بد من الأخذ في الاعتبار أن قانون 2008 مستعار من قانون 1960 - تتفق الكتل النيابية كلها على قانون انتخاب عدته لبنانياً مئة في المئة، بإعادة داخلية لا أصابع خارجية فيه. سرعان ما استجلت الكتل نفسها إثارة الشكوك فيه ومحاوله التنصل منه.

في حصيلة الاجتماعين الأخيرين للجنة الوزارية، الأربعاء والجمعة، خرج وزراء يمثلون كتلاً رئيسية مؤثرة بانطباق

بات تطبيق قانون الانتخاب أكثر تعقيداً من وضعه، ما تواجهه اللجنة الوزارية المعنية أسوأ بكثير مما أقبلت عليه تلك التي سيبتها إلى وضعه طوال ستة أشهر. ما بين كانون الثاني وحزيران من السنة الحالية

نقولاً ناصيف

في وقت لاحق على التصويت على القانون الجديد للانتخاب في مجلس النواب، في حزيران، صعّدت أصوات صانعيه تنادي بتعديله، ثم أتى تأليف لجنة وزارية للخوض في سبل تطبيقه. فإذا هي تقع في فخ تفسيره توطئة لإيقاع انتخابات الربيع المقبل في فخ تعذر إجرائها ربما.

طوال الاجتماعات المنصرمة حتى البارحة، مع حمل التباين إلى مجلس الوزراء الخميس، تجمّدت مشكلة اللجنة الوزارية في بندين: أولهما البطاقة البيومترية بعدما صرف مجلس الوزراء النظر عن البطاقة الممغنطة، وثانيهما التسجيل المسبق للمقترعين في أماكن سكنهم. شأن ما رافق وضع القانون طوال أشهر من الانقسام والتعارض والتخلف من صيغة إلى سواها، ومن إحصاءات واحتساب أصوات إلى أخرى،

٤٣٧ مليون دولار... أرباح "عوده" في ٩ أشهر

أعلن بنك عوده في تقرير صادر عنه حول خصائص نشاط البنك المجمع حتى نهاية أيلول 2017 أن الاقتصاد الحقيقي في لبنان، شهد تحسناً طفيفاً في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 مع توقّع بلوغ نسبة النمو الاقتصادي للعام الحالي 2,5% من قبل مصرف لبنان، إلا أنّ الاقتصاد الوطني لا يزال يعاني من فجوة لافتة مع الناتج الممكن الذي يتطلب تحقيقه تنفيذ إصلاحات إدارية ومالية طال انتظارها. وبلغت الأرباح الصافية المجمّعة لبنك عوده ش م ل 437 مليون دولار أميركي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، وتصبح 341 مليون دولار أميركي بدون احتساب الأرباح الصافية الناجمة من النشاطات المتوقّفة، مقابل 316 مليون دولار أميركي كأرباح صافية متكرّرة في الفترة ذاتها من العام الماضي، أي بنمو نسبته 8%. بيد أن توزّع هذه الأرباح على مختلف الوحدات يبرز نمواً متنوعاً على أهم ركائز المجموعة. وفي هذا السياق، بلغت حصّة الوحدات خارج لبنان 46%، منها 19% عائدة لأوديا بنك في تركيا، والذي بلغت أرباحه 65 مليون دولار أميركي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، مقابل 69 مليون دولار أميركي محقّقة في مجمل عام 2016. وسجّلت أرباح نشاط الخدمات المصرفية الخاصّة نمواً بنسبة 25% لتبلغ 45 مليون دولار أميركي، ما رفع حصّته في تكوين الأرباح المجمّعة إلى 13%، فيما بلغت مساهمة بنك عوده مصر 12%. وقد تأتت هذه النتيجة في ظل تخصيص مؤونات صافية بقيمة 125 مليون دولار أميركي تعزيراً لنوعية موجودات المصرف ومناعتها في مواجهة ظروف المنطقة الصعبة نسبياً. في موازاة ذلك، ارتفعت الموجودات المجمّعة في نهاية أيلول 2017 إلى 44.7 مليار دولار أميركي، منها 40% عائدة لوحدات خارج لبنان.

وفي تركيا، أحد أبرز أسواق التواجد الإقليمية لبنك عوده، لا تزال تحديات التمويل الخارجي قائمة مع أنّ البلد نجح في تجديد جميع هذه الالتزامات. أمّا التطوّر الملحوظ، فتمثّل في الإعلان عن نمو اقتصادي معدّل 5.1% في الفصل الثاني من العام، أي تقريباً معدّل الفصل الأول، كما أنّه من المرتقب أن يبقى النمو الاقتصادي قوياً في الفصل الثالث وفق توقّعات صندوق النقد الدولي، ما يترجم بتحسّن نسبي في بيئة الأعمال والظروف التشغيلية للمصارف، كما يدلّ على ذلك الأداء الأخير لكبرى المصارف التركية.

وفي مصر، السوق الأخرى البارزة التي يتواجد فيها المصرف إقليمياً، أصبحت ثمار عملية الإصلاح واضحة المعالم، مع انتعاش النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية إلى أعلى مستوى تاريخي لها، وتعافي حركة السياح الوافدين من مستويات منخفضة، إضافة إلى الأداء الجيد لأسواق الرساميل بالتوازي مع تحسّن النشاط المصرفي بشكل عام. يبقى أنّ البلد لا يزال يواجه على المدى القصير بعض التحديات التي تبدو السلطات عازمة على التغلّب عليها في سبيل العودة إلى نمو مستدام.

هذا وسجّلت الموجودات المجمّعة لبنك عوده زيادة بقيمة 416 مليون دولار أميركي، لتوازي 44.7 مليار دولار أميركي في نهاية أيلول 2017 مقابل 44.3 مليار دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2016، أي بنمو نسبته 0.9%. وتأتي هذا النمو من تحقيق بنك عوده مصر والوحدات اللبنانية نمواً اسمياً بما نسبته 12.7% و 1.4% على التوالي، في ظلّ تسجيل موجودات أوديا بنك تراجعاً بنسبة 6.1%. في سياق اعتماد الإدارة العامّة سياسة تحفيز تجميع النشاط في تركيا في موازاة استمرار ضبط المخاطر. وإذا احتسبنا الاعتمادات والكفالات المصدرة والأموال والمستحقّات المالية المدارة، يرتفع إجمالي الموجودات المجمّعة إلى ما قيمته 67.6 مليار دولار أميركي، منها 53% عائدة لوحدات خارج لبنان، ما يحافظ على موقع البنك في صدارة القطاع المصرفي اللبناني وفي عداد كبرى المجموعات المصرفية العربية.

حافظت الودائع المجمّعة في نهاية أيلول 2017 على مستواها كما في نهاية كانون الأول 2016 لتبلغ 35.7 مليار دولار أميركي، منها 38% عائدة لوحدات خارج لبنان. في هذا السياق، بلغ صافي التسليفات المجمّعة 17.2 مليار دولار أميركي، منها 62% عائدة لوحدات خارج لبنان، ما أدى إلى استقرار نسبة التسليفات إلى الودائع على مستواها كما في نهاية العام الفائت، أي 48%.

ارتفعت الأموال الخاصّة المجمّعة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 لتوازي 3.8 مليار دولار أميركي في نهاية أيلول 2017، بالرغم من قيام الإدارة العامّة بإعادة شراء الأسهم التفضيلية من فئة "F" البالغ قيمتها 150 مليون دولار أميركي بغية إلغائها، مدفوعاً بتعزيز إضافي لتكوين الرأسمال الداخلي للمجموعة جراء الأرباح المدورة. وبالتالي، تعرّزت نسبة الملاءة لدى المصرف - حسب معايير بازل 3 - من 14.8% في نهاية كانون الأول 2016 إلى 15.6% في نهاية أيلول 2017، فيما ارتفعت نسبة حقوق حملة الأسهم العادية (CET1) من 9.1% إلى 10.1% خلال الفترة ذاتها، وهي نسب تفوق الحد الأدنى المطلوب.

في المحصّلة، تدلّ نتائج المصرف المحقّقة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 على قدرة المجموعة على المحافظة على ربحيتها بالرغم من الظروف التشغيلية الصعبة، ما يتيح لها تعزيز نوعية موجوداتها وتخصيص المؤونات اللازمة لتغطية أية مخاطر متنامية نتيجة الأوضاع الإقليمية الراهنة. وقد ترجمت هذه النتائج بتسيخ موقع المجموعة الريادي في السوق المحلية وتوطيد مكانتها ضمن قائمة كبرى المجموعات الإقليمية في خدمة مروحة واسعة من العملاء. كما تعمل المجموعة على تحقيق فعالية أفضل في المدى المتوسط على صعيد الكلفة والإيرادات، من أجل إحراز تحسّن إضافي في مكانتها المالية، كما وخلق قيمة مضافة للمساهمين.